

لا وجوب لإصدار قانون بالخطة السنوية والاكتفاء بالإنمائية

## موافقة التخطيط شرط لإقرار المشروعات التنموية الحكومية



فيصل الشايح

يعرض مشروع الخطة السنوية بعد اقراره من المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية مع مشروع

الاعتمادات الواردة فيها الالتزام بمكونات الخطة السنوية ويتم ذلك بالتنسيق بين وزارة المالية والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

ووفقا للتقرير الذي انجزته اللجنة والمدرج على جدول أعمال جلسة بعد غد الثلاثاء فإنه لا يجوز الارتباط او تمويل اي مشروعات تتعلق بالتنمية بالمخالفة لذلك او بما يخرج عن نطاق مشروعات الخطة ما لم يطرأ ما يستدعي تعديل الخطة وبناء عليه تعدل برامجها الزمنية على أن

في خطوة تجعل مجلس الوزراء يكتفي بإصدار الخطة الإنمائية بقانون مع عدم وجوب إصدار قانون للخطة السنوية منفردة على أن يعتمد مجلس الوزراء مع مشروع الميزانية العامة للدولة بعد اقرارها من المجلس الاعلى للتخطيط وافقت اللجنة المالية والاقتصادية على المشروع الحكومي المقدم بتعديل بعض احكام القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والذي ينص على أن يراعى عند اعداد الميزانية العامة للدولة او عند تعديل

### دعوة لاجتماع مكتب المجلس لوضع آلية الإجابة على الأسئلة

جدول أعمال الجلسة ان بعض الوزراء استخلص من قرار المحكمة الدستورية رقم 3 لسنة 2004 بشأن السؤال البرلماني ان للوزير سلطة تقديرية واسعة في الاجابة على السؤال من عدمها، مشيرا الى ان هذا القرار ادى الى تباين مواقف الوزراء حول الاجابة عن الاسئلة الامر الذي يؤدي الى تعطيل احدي الأدوات الرقابية الهامة.

طالب النائب د. عبدالله الطريجي بعقد اجتماع خاص في مكتب المجلس يحضره كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله لوضع آلية واضحة للاجابة عن الاسئلة البرلمانية. وقال الطريجي في رسالة ارسل بها الى المجلس ودرجت على

الميزانية العامة للدولة على مجلس الوزراء لاعتماده ويكون للمجلس امانة عامة يشرف عليها وزير الدولة لشؤون التخطيط ويصدر مرسوم بتحديد اختصاصاتها ورقابتها للوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة بالكامل فيما يتعلق بشؤون التخطيط ومتابعة تنفيذ الخطة واعداد التقارير الدورية وتلتزم هذه الجهات بكل ما يعهد به وزير التخطيط الى اي من هذه الجهات.

الجيران يدعو للاحتكام إلى الأصول الشرعية

### القضيبي: توجهات أعضاء التشريعية متفاوتة في تحديد سن الحدث

الاسلام. وتابع الجيران: والصواب هو اعتبار سن الخامسة عشرة او ظهور احد علامات البلوغ مثل الحيض للمرأة او نبات شعر العانة او الاحتلام وبعد هذا السن يجري عليه التكاليف الشرعية جميعا بما فيها العقوبات والتعزيرات.

وبين أنه مع إبقاء عمر الحدث على 16 عاما كما جاء في مشروع القانون موضحا أن من عمره 18 هو راشد وواع. ومن جهته قال النائب عبدالرحمن الجيران لـ «الدستور»: لكل مرحلة عمرية ما يناسبها من الأحكام الشرعية والقانونية في

قال مقرر اللجنة التشريعية النائب أحمد القضيبي إن اللجنة ستناقش اليوم قانون الأحداث. وأضاف القضيبي في تصريح لـ «الدستور» أن أعضاء اللجنة كل له توجه في موضوع عمر الحدث مشيرا إلى أن اللجنة ستناقش كافة التعديلات الواردة في هذا الشأن.

### حماد: عدم البت في استقالة الجسار يؤكد النية لمواجهة الاستجواب

الاستجواب والرد عليها. وزاد حماد: نرحب بتلك الخطوة الايجابية من قبل وزير الاشغال العامة وسنثبث للشعب الكويتي جميعا في جلسة الاستجواب من خلال ما ثبت لدينا يقينا مدعوما بالمستندات ومؤيدا بالحقائق

اعتبر النائب سعدون حماد ان قرار صعود وزير الاشغال العامة لمنصة الاستجواب يعد خطوة ايجابية اتخذتها الحكومة مشيرا إلى ان عدم البت في استقالته حتى الآن يؤكد نية واستعداد الوزير لمواجهة وتقنين محاور

تعدد 6 لجان برلمانية اجتماعاتها اليوم حيث تشرع لجنة الشؤون الخارجية في مناقشة مشروع قانوني بالموافقة على اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتعديل الصادر بشأنها. كما تبدأ لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في بحث التعديلات المقدمة على مشروع

### المرافق ترفض إنشاء هيئة للأزمات والكوارث

عدم التوسع في إنشاء الهيئات المستقلة حيث إن الهيئات تخلق ادارات بديلة تعمل على تضارب الصلاحيات واستنزاف الأموال واضعاف الادارات المركزية.

رفضت لجنة المرافق العامة الاقتراحات بقوانين بشأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث إذ رأت اللجنة أن هناك العديد من الجهات في الكويت والتي تعمل في هذا المجال ومنها الإدارة العامة للدفاع المدني وكذلك

تفاصيل (ص13)

### الخارجية تبحث اقتراحين لمكافحة الإرهاب

قانون الأحداث بعد المداولات الأولى في حين لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد تناقش مشروع قانون تنظيم الاعلام الالكتروني وحكومتي المؤلف والحقوق المجاورة بينما لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تتولى بحث مشروع قانون بشأن تنظيم الوكالات التجارية بالإضافة إلى مجموعة من تقارير الخطة السنوية.

تعدد 6 لجان برلمانية اجتماعاتها اليوم حيث تشرع لجنة الشؤون الخارجية في مناقشة مشروع قانوني بالموافقة على اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتعديل الصادر بشأنها. كما تبدأ لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في بحث التعديلات المقدمة على مشروع

#### جدول الأعمال

55 بندا: المداولة الثانية لقانون الأحداث وطلبان برفع الحصانة

- التشريعية تنجز قانون إنشاء هيئة مستقلة للصناعة

تفاصيل (ص08-13)

#### تلفزيون المجلس

عادل الخرافي:

- الرقابة البرلمانية في عهد المجلس الحالي حازمة

- خطر داعش

على الكويت فكري

تفاصيل (ص14)

تفاصيل (ص06)